تتمة - جدار «الموت» العنصري

تصاريح لدخول البيت!

يذهب العجوز الستيني أبو عادل، لتشبيه بناء الجدار، بالنكبة الثالثة التي يحياها في عمره السبعيني، إذ ستسرق ٥٨٪ من أراضينا، فهو الذي تهجر أيضاً من قريته الأصلية المحاذية لبيسان، وانتقل بعدها للعيش في إحدى قرى جنين، وبات يشعر أنه ربما سيجبر على الرحيل ثانية.

فقريته، برطعة الشرقية نموذج لمأساة مختلفة، يقول: كنا نعيش في بلدة واحدة، قبل أن نفقد نصفنا الغربي الآخر عام النكبة ٤٨، ولنتحول في الشطر الشرقي لمناطق انتكست العام ٦٧، ولنصبح العام ٢٠٠٣ سجناء محاطين بجدران وأسلاك شائكة وبوابة حديدية، نحتاج لحمل تصاريح تسمح لنا بدخول بيوتنا والخروج منها!

يروي غسان قبها، رئيس المجلس القروي: نعيش مأساتنا بصمت، ونخضع لسجن جماعي، كالحال الذي عشناه في بدايات تشرين الأول، حينما منعنا الخروج من بيوتنا، ولمدة خمسة وعشرين يوماً.

يسترسل بألم: نقف إن أردنا الخروج على البوابة ساعتين، ونخضع لمزاجية الجنود، ولا يسمح لنا بإدخال أي شيء، لدرجة أن كيلو البندورة يخضع لتفتيش دقيق ويوضع على قائمة الممنوعات، ونهان ونذل كل يوم.

يضيف: منذ شهر ارتفع عدد السكان في برطعة من ٣٢٠٠ إنسان إلى أربعة آلاف تقريباً، بعد أن اضطرت نحو ٦٠٠ عاملة في مشاغل الخياطة للمكوث في القرية، لأن خروجهن يعني نهاية عملهن، كحال التجار والعمال الذين نقلوا أعمالهم إلى قريتنا.

دعونا بعض أعضاء التشريعي ووزراء لزيارة المنكوبين.. وتملصوا!!

أصبح أبو محمود، المزارع الستيني، مهتماً بشغف بالجدار وتفاصيله، وعلى الرغم من تآمر الأيام على بصره، فإنه يتابع عبر نجله أنباء الجدار أولاً بأول، ويتذكر جيدا- ويحتفظ بنسخة أيضاً- ما نشرته إحدى الصحف المحلية، لحديث النائب حسن خريشة، رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي: «المجلس التشريعي والسلطة الوطنية مقصران في هذا المجال، وقد دعونا الأعضاء والمفاوضين وبعض الوزراء لزيارة المناطق المتضررة من الجدار، ومعظمهم لم يلب الدعوة، وتم استبدال التحرك الشعبي بنضال الإنابة، أي الاكتفاء بالتحرك الرسمي للسلطة الوطنية تجاه مختلف القضايا، بفعل عدم وضوح الرؤية تجاه هذه القضية، فهناك مخاوف بأن يكون الجدار مسألة تبادلية للأرض تمت أثناء مفاوضات «كامب ديفيد»، فقد أكد المفاوضون للمجلس التشريعي طرح هذه الفكرة شفهيا دون الاتفاق عليها.

إخطبوط زاحف!!

بدا محمد عبيدي متفاعلاً بشدة مع التطورات التي تحدثها كل يوم أعمال السلب والنهب لأراضي شمال محافظة جنين، فعبيدي الناشط الفلسطيني المتطوع في لجان مواجهة الجدار، ورئيس تجمع منتجي اللوز في قرية زبوبا ? ١٣ كم شمال جنين ? عاش في حياته أكثر من عملية لسرقة أراضي قريته. يقول: في العام ١٩٤٨، بدأت المصائب تنهال علينا، إذ صادر الاحتلال أكثر من أثني عشر ألفاً وخمسمائة دونم، وبعد تسع سنوات امتدت أذرع« الإخطبوط» وفق وصفه إلى ألف دونم أخرى، وعشية نكسة العام ٦٧ استمر المحتلون في مصادراتهم التي أتت على خمسين دونماً إضافية، وأكمل المحتلون مخططاتهم العام ١٩٩٨ بسرقة نحو أربعين دونماً من أراضي زبوبا لصالح إنشاء ما يسمى بـ«معسكر سالم»، وتواصل النهب بمصادرة أربعمائة دونم لإنشاء جدار الموت.

يغرقوننا في المجاري!!

غير أن حكاية القرية، وفق عبيدي، شهدت تحولاً مغايراً منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه ملامح «معسكر سالم« الاحتلالي ترى النور، فإلى جانب كونه معسكراً للتدريب وحاجزاً للعبور داخل الخط الأخضر، ومعتقلا «يقتطع« الحرية من عشرات الفلسطينيين، ومجمعاً أمنياً بمحكمة عسكرية صورية، ومنذ ذلك اليوم تحولت القرية كما يصف رئيس مجلسها محمد جرادات في صراع مع «الجدار الفاصل» من جهة، ومع «طوفان» المياه العادمة والقاذورات والمياه الرمادية المنبعثة من المعسكر، والتي شكلت قناة طولية تفوق الكيلومترين، وتشطر القرية لنصفين بمكرهة صحية.

تحول الأهالي لمعاناة أخرى، فانتشرت أفواج الحشرات الضارة والقوارض ومعها الأمراض، مثلما تسللت إلى الينابيع التي كانت يوماً مضرب المثل بالقرية.

يقول رئيس المجلس: فقد أهالي قريتنا الثقة بأية مؤسسة رسمية، وحتى الوفود شبه الرسمية التي « تقاطرت« علينا، لم تفعل شيئاً.

يكمل رئيس تجمع منتجي اللوز: طرقنا أبواب مؤسسات ووزارات ومجالس، لكن الجواب لم يعرف طريقه إلينا، وربما أوقفته الحواجز المحيطة بنا وأجبرته على العودة.

مسؤول رفيع اهتم فقط .. بكيفية حصولنا على الخريطة!!

يتابع: لم نترك جهة إلا وصلنا إليها، لكن التأثير الأكبر الذي يكرره في أعماقه يتمثل في وصف زيارته مع وفد كبير لمسؤول رفيع جداً، إذ اهتم الأخير بالسؤال عن الكيفية التي حصلنا فيها على الخريطة التي توضح مخاطر الجدار العنصري، ولم نر أي شيء عملي.

يضيف: تفاجأ المسؤول بالحقائق التي قدمناها له، ورد: هل هذا معقول؟ فأجابه: نعم، معقول؟؟؟؟.

وعلى الرغم من النداءات الكثيرة لمسؤولين وأعضاء في المجلس التشريعي، فإن عبيدي ورفاقه لم يحظوا بزيارة رفيعة المستوى، تشعرهم بتضامن معنوي.

يسترسل: دفعنا التراجع الرسمي وحتى الجماهيري إلى التفكير بتوجيه مذكرة احتجاج للقيادة الفلسطينية وصناع القرار، تناشدهم فيها الالتفات إلى مأساة الجدار?

بدوره يرى رئيس مجلس زبوبا أن سبب التراجع الرسمي في قضية الجدار، ربما ناتج عن انشغال الوزراء بأعمال تخص وزاراتهم، أو عدم اكتراثهم بالجدار، ويعتقد أن الواجب يفرض عليهم أن يكونوا مبادرين لا مشاركين.

وما زال أبو فاروق، يذكر جيداً الزيارة اليتيمة لوزير الزراعة السابق، رفيق النتشة الذي التقى حشداً من المزارعين في قرية عانين، واعداً إياهم بالمساعدة والتعويض.

يصف المشاركة الشعبية بالضعيفة جداً، ويعتقد أنه لولا الاصطفاف من متضامين أجانب حول المتضررين، لما خرجت التظاهرات والنشاطات إلى النور.

هل يحتاج النائب إلى «عزومة» لزيارة المنكوبين؟

يرى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي النائب حسن خريشة، عبر اتصال نقال تفوقنا فيه على الحواجز والانشغال في جلسة الثاني عشر من تشرين الثاني المخصصة لمنح الثقة للتشكيل الوزاري الجديد، أن ثمة مبالغة من قبل بعض منظمي الفعاليات المناهضة ضد الجدار العنصري، إذ بين نواب كثر أنهم لا يتلقون دعوات للمشاركة.

ويقول: «إنني شخصياً، لم أتلق الدعوات في عشرات المرات، لكنني حينما أعلم بها أنطلق وحدي إلى المواقع.» وفي مناسبات أخرى لبى وزير الزراعة السابق رفيق النتشة الدعوة، شأنه كوزير الحكم المحلي السابق د. صائب عريقات الذي قدم لمناقشة موضوع التصاريح الممنوحة للسكان خلف الجدار.

في الوقت ذاته، يصف خريشة الاهتمام الرسمي بمسألة الجدار وعلى الرغم من خطورتها، بالموسمي والقليل، لحد يشبه موسم النبي صالح، فمنذ شهر واحد فقط انتقل الموضوع إلى واجهة الأحداث.

من جانبه، يقول النائب جمال الشاتي إنه شارك في أكثر من فاعلية مناهضة للجدار، وساهم في عقد لقاء جمع رؤساء الهيئات المحلية في اثنتي عشرة قرية متضررة، والرئيس عرفات ووزير الحكم المحلي جمال الشوبكي في حزيران الماضي، وقرر الرئيس صرف ٩٠ ألف دولار لكل هيئة توزعت على مدار ستة أشهر، وأوعز بتوفير ٦٠٠ فرصة عمل كل شهرين في كل تجمع.

ويعتقد الشاتي أن اهتمامنا بقضية الجدار وتفاعلاته يجب أن تكون ضمن سلسلة متصلة معاً تتحد فيها كل همومنا المركزية، مشيراً إلى مساعي الاحتلال في خلق حقائق جديدة على الأرض تجعلنا نحرف ونغير مسار اهتمامنا من تلقاء أنفسنا، مؤكداً أن دور التشريعي ونوابه ليس التخطيط لفعاليات مقاومة الجدار، الأمر المرتبط بلجان مساندة للعمل البرلماني.

بدوره، يرى النائب برهان جرار أن مشاركته في فعاليات مناهضة الجدار مشروطة بعدم حضور إسرائيليين مهما اختلفت مسمياتهم لأسباب مبدئية. ويضيف: لبيت دعوات، ومنعني المرض من المشاركة في أخرى، لكنني أتحفظ على التوقيت الذي يشترطه منظمو الفعاليات، والمحدد بمواعيد ضيقة تتعارض وجداولنا.

ورداً على تساؤلنا عن الموقف في حال بدلت الحكومة موقفها المعلن، والذي يشترط استئناف التفاوض والعمل السياسي بوقف إسرائيل لبناء الجدار، قال الشاتي أو رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي، إنه لا يجيب على افتراضات، لكنه يعتقد أن الأداء الرسمي جاء متأخراً عن نظيره الشعبي في مسألة الجدار.

يطلق الدعوة لوزارة الشؤون الخارجية بأن تكون أكثر تفاعلاً مع الجدار ومأساويته، إذ يتحتم عليها الشروع بحملة دبلوماسية تخلق واقعاً وأجندة لمثلياتنا وسفاراتنا، لمساندتنا وكسب تأيد إضافي للرأي العام الدولي. وينوي طرح هذه المسألة في أروقة «البرلمان» الفلسطيني.

في حين، يبدي جرار تشاؤماً كبيراً من الواقع الذي سنصل إليه في نهاية المطاف، فمثلما كانت تصاريح التنقل بين مدن الضفة مرفوضة في السابق، أصبحت اليوم واقعاً نتعامل معه ونتسابق إليه على كل المستويات، وكذا الجدار لم تكن آليات رفضه فاعلة منذ البداية.

لكن بعض الفلسطينيين كانوا يتخوفون من الأحاديث المبعثرة، حول حدوث اتفاق لتبادل الأراضي، سرعان ما غيروا وجهة نظرهم، حينما علموا كمحمد إبراهيم ورفيقه من قراءات ومتابعات أن خطة الجدار قديمة وتعود إلى العام ١٩٧٨، مثلما يؤكد ذلك حديث البروفيسور أرنون سوفير، الباحث في علم الجغرافيا

في جامعة حيفا، وصاحب فكرة «الخطر الديموغرافي العربي» الذي يؤكد الحاجة لضرورة تقسيم الضفة الغربية لثلاثة أقسام شبيهة بثلاثة أصابع من النقانق، يمتد إحداها من جنين إلى رام الله، وثانيها من بيت لحم وحتى الخليل، وأصغرها هو الثالث الذي سيحيط حول أريحا.

ويقول رئيس مستعمرة «أرئيل»، رون نحمان: إن خارطة الجدار هي ذاتها التي كنت أراها منذ العام ١٩٧٨، في كل زيارة كان يقوم بها أرئيل شارون إلينا، وقد أبلغني بأنه يفكر بشأنها منذ العام ١٩٧٣».

يحتفظ أحمد إبراهيم بهذا الحديث وغيره، والذي نشر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٣-أيار - ٢٠٠٣، وشفعت له معرفته بالعبرية لفهم العقلية الإسرائيلية التوسعية.

.. وتعاطى النواب والوزراء والوكلاء مع التصاريح .. بعد أن طالبوا المواطن برفضها!!

يرى الباحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق